حل قوات التدعم السريع
هل يوقف الحرب في السودان
أو يطيل أمدها ويوسع دائرتها؟

(ورقة بحثية)

أ. يوسف كامل خطاب

www.grc.net

جميع الحقوق محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٢ - ٢٠٢٣ ©

أصدر رئيس مجلس السيادة السوداني الفريق أول عبد الفتاح البرهان، في ٢٠٢٣/٩/٦م، مرسومًا دستوريًا يقضي بحل قوات «الدعم السريع»، وكذلك إلغاء القانون المنظم لها سنة ٢٠١٧م، وما أدخل عليه من تعديلات سنة ٢٠١٩م، وهو ما يعد خطوة فارقة في مشروعية طرفي الحرب الحالية في السودان، لما سيبنى عليه من اعتبار قوات الدعم السريع تنظيمًا غير شرعي يمارس أعمالًا إرهابية ضد الدولة، ما يفقدها التأييد الداخلي ويعرضها للإدانة الدولية.

ووجّه البرهان قيادة القوات المسلحة والأمانة العامة لمجلس السيادة والجهات المعنية الأخرى بوضع القرار موضع التنفيذ. وأضاف المجلس ـ عبر تطبيق «تلغرام» ـ أن القرار يأتي استنادًا إلى «تداعيات تمرُّد قوات الدعم السريع على الدولة والانتهاكات الجسيمة التي مارستها ضد المواطنين والتخريب المتعمد للبنى التحتية بالبلاد».

وقد أثار المرسوم الرئاسي أسئلة عديدة تتعلق بماهية قوات الدعم السريع: متى نشأت؟ ومن أنشأها؟ وما هي المهام التي اضطلعت بها؟ وكيف أصبحت بهذه القوة التي أهلتها لمواجهة قوات الجيش السوداني؟ ولماذا قرر البرهان حلها الآن؟ وما هو موقف قوات الدعم من القرار الصادر ضدها؟ وهل سيوقف قرار الحل الحرب المشتعلة في السودان أم سيزيدها تصاعدًا واشتعالًا؟ هذا ما تسعى هذه الورقة إلى الإجابة عليه.

نشأة قوات الدعم السريع وتطورها

يعود تأسيس قوات الدعم السريع، التي كانت تعرف بـ (الجنجويد)(١)، إلى شخص يدعى (موسى هلال)، الذي كان زعيمًا لعشيرة المحاميد، المنحدرة من قبيلة (الزريقات) العربية وهو ابن عم القائد الحالي لقوات الدعم (محمد حمدان دقلو) المشهور بـ (حميدتي). وظهرت الجماعة في إقليم دارفور عام ١٩٨٧م(٢)، عبر عقد تحالف موسع يشمل كل القبائل ذات الأصول العربية في الإقليم، أطلق عليه اسم «التجمع العربي» ويضم ٢٧ قبيلة، ثم توسع التنظيم ليشمل بعض قبائل كردفان ذات الأصول العربية.

برز دور الجنجويد داخل السودان عام ٢٠٠٣م، أثناء اندلاع حركة التمرد في إقليم دارفور غرب البلاد(٣)، حيث تعاونت حينها مع الجيش السوداني ونجحت في حسم المعركة وإنهاء التمرد والسيطرة على الوضع في دارفور. وفي ذلك الحين عرف الجنجويد كتنظيم مسلح (٤)وظيفي يعمل لصالح القبائل العربية والحكومة السودانية.

ونظرًا لما اقترفه الجنجويد في دارفور من عمليات(٥) قتل وحرق وسلب ونهب؛ أصدر مجلس الأمن الدولي برقم (١٥٥٦) لعام ٢٠٠٤م يطالب الحكومة السودانية بنزع سلاح الجماعة ومحاكمة قادتها، وعلى رأسهم موسى هلال؛ الذي وضعته الولايات المتحدة الأميركية ضمن قائمة المشتبه بهم في ارتكاب جرائم حرب في دارفور، واتهمه مجلس الأمن عام ٢٠٠٦ بعرقلة عملية السلام في الإقليم، وفُرض عليه حظر سفر دولي، وجُمدت ممتلكاته(٦).

كما وجهت المحكمة الجنائية الدولية ـ التي تتخذ من لاهاي مقرا لها ـ عام ٢٠٠٥م إلى أحد قادة الجنجويد ـ ويدعى (علي كوشيب) ـ اتهامات بارتكاب إبادة جماعية وجرائم حرب في إقليم دارفور بغرب السودان؛ وأصدرت بحقه مذكرة توقيف في ٢٧ أبريل ٢٠٠٧م(٧).

وقد قام (كوشيب) بتسليم نفسه إلى المحكمة الجنائية الدولية في ١٠ يونيو ٢٠٢٠م(٨).

بداية التعاون بين الجنجويد والبشير:

في شهر سبتمبر ٢٠٠٦م، استدعي أحد قادة الجنجويد الصاعدين، وهو محمد حمدان دقلو (حميدتي)(٩) إلى الخرطوم لعقد اجتماعين مع الرئيس البشير ووزير الدفاع السوداني (عبد الرحيم محمد حسين). وعرض عليه البشير، تزويده بأسلحة وسيارات ورواتب له ولأتباعه؛ مقابل تصديهم لهجوم المتمردين في ولاية شمال دارفور وإيقافه؛ فقبل حميدتي العرض على الفور، لما سيحققه له من مكاسب كبرى، حيث جمع بين أهداف الحكومة (وقف هجوم المتمردين)، وأهدافه الخاصة (الانتقام لنفسه)؛ فحارب قائد الزغاوة في شمال دارفور تنفيذًا لاتفاقه مع البشير ووزير دفاعه، وانتقامًا من قائد الزغاوة الذي سرق إبله في سنة ٢٠٠٣م(٩).

وعندما تلكأت الحكومة في تنفيذ اتفاقها مع حميدتي، أعلن تمرده عليها عام ٢٠٠٧م، لعدم التزامها بتسديد المستحقات المالية لميليشياته وتأخرها عدة أشهر، وبدأ

بقتال القوات النظامية، فاستجابت الحكومة السودانية لمطالبه، وبادرت إلى دفع رواتب منسوبي الجنجويد المتأخرة؛ ومنحت قيادات قواته رتب ضباط ومنحه هو رتبة عميد؛ ما جعله قوة مناوئة للدولة يحسب حسابها ويُسعى إلى إرضائها، فضاعف من أعداد قواته، وبالغ في تسليحها لفرض وجودها كقوة عسكرية مستقلة معترف بها.

دور البشير في تقنين أوضاع الجنجويد

على الرغم من اتهام الحكومات السودانية المتعاقبة بأنها كانت ترعى هذا التنظيم، إلا أن حكومة الرئيس عمر البشير كانت المتهم الأول، فهو من أطلق يد الجنجويد في عموم السودان؛ وأضفى عليهم رداءً من الشرعية، ليستعين بهم على خصومه في الداخل؛ فقد استطاع قائد الجنجويد (حميدتي) أن يستقطب الرئيس السوداني السابق عمر البشير، عبر إقناعه بأن ميليشياته ستكون درعًا لحمايته ضد أي انقلابات من الجيش أو ثورات من المواطنين.

واستجابة لإغراءات حميدتى، أصدر البشير، عام ٢٠١٣م، مرسومًا رئاسيًا تمت بموجبه هيكلة هذه المليشيات وإعادة تشكيلها، وأطلق عليها اسم: «قوات الدعم السريع»، وعُين حميدتى قائدًا لها؛ وأصبحت تابعة لجهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني. وقد ذكر البعض أن البشير كان يثق في قائدها ثقة كبيرة؛ حيث أطلق عليه لقب (حمايتي) بدلًا من (حميدتي).

ولم يقنع (حميدتي) بما حققه لنفسه ولميليشياته من مكاسب وامتيازات؛ حيث طالب رئيس الجمهورية، بنقل تبعية قواته إلى الجيش السوداني، وهو ما رفضه حينها رئيس الأركان السوداني، فجعلها الرئيس السوداني قوة نظامية منفصلة تتبعه مباشرة، وعين محمد حمدان دقلو قائدًا لها؛ فانطلق (حميدتي) يوسع من نشاط قواته ليمتد من دارفور إلى النيل الأزرق وجنوب كردفان وجميع أنحاء السودان، فضلًا عن مشاركة عناصر منها في بعض الدول التي تدور فيها صراعات داخلية، ومنها: تشاد(١٠)اليمن(١١) وليبيا(١٢).

وفي خطوة لاحقة، ولإضفاء المزيد من الشرعية على قوات الدعم السريع، أجاز البرلمان السوداني ـ عام ٢٠١٧م ـ قانونًا ينص على أن «الدعم السريع قوات عسكرية قومية التكوين، وتتقيد بالمبادئ العامة للقوات المسلحة السودانية»، وهو ما جعلها قوة أمن مستقلة، تابعة للقوات المسلحة. ويبدو أن البشير كانت له اليد الطولى في صدور القانون لترسيخ وضع قوات حميدتي في الدولة، وهو ما يتجسد في الكلمة التي ألقاها خلال تخريج الدفعة الخامسة من قوات الدعم عام ٢٠١٧م، حيث قال: «أحب القرارات وأفضلها لي هو قرار تكوين قوات الدعم السريع، وهي الذراع القوية للقوات المسلحة». مشيدًا بدورها في حفظ الأمن والاستقرار في البلاد، والقضاء على التمرد في جنوب كردفان ودارفور.

وفي خطوة أخيرة لتمكين قوات الدعم السريع وجعلها قوة موازية للقوات المسلحة السودانية، عُدّل قانون قوات الدعم السريع عام ٢٠١٩م، وحذفت منه مادة تلغي خضوعه لأحكام القوات المسلحة، مما جعلها قوات مستقلة عن الجيش لها أحكامها الخاصة. وأصبحت تعرّف نفسها بأنها «قوات عسكرية قومية التكوين تعمل تحت إمرة القائد العام وتهدف لإعلاء قيم الولاء لله والوطن، وتتقيد بالمبادئ العامة للقوات المسلحة السودانية».

موقف قوات الدعم من الثورة الشعبية ضد البشير

حينما خرجت المظاهرات الشعبية الحاشدة مطالبة بعزل الرئيس البشير من السلطة، لم تبدِ قوات الدعم استعدادًا لتأييده والقيام بحمايته كما كان متوقعًا منها، كرد دين للبشير الذي أسهم في وجودها وتمكينها، حيث رأى قائدها أن مصالح المستقبل لم تعد في يد البشير وأعوانه؛ وأن مواجهة القوى المدنية الكثيفة التي تطالب بعزله أمرًا صعبًا، إن لم يكن مستحيلًا، خصوصًا وأن الجيش الوطني السوداني قد انحاز إلى الشعب؛ فانضم قائد قوات الدعم إلى صف الثائرين على البشير(١٠)، وبدأ في المطالبة بالثمن. وكانت أولى مكاسب (حميدتي) من موقفه غير المضاد للثورة، هو تعيينه نائبًا لرئيس مجلس السيادة السوداني(١١)، الذي تولى إدارة البلاد بعد عزل البشير، ما جعله يطالب لنفسه ولقواته بالمزيد من الامتيازات، وخصوصًا فيما يتعلق بوضعه القيادي في الجيش بعد انتقال رئاسة الدولة إلى سلطة مدنية؛ وفقًا لما تم التوافق عليه مع المكون السياسي المدني في (الاتفاق الإطاري)، الذي تم التوقيع عليه في ٥/ ١٢ /٢٠٢٢م ونص في مادته العاشرة على: «التأكيد على جيش مهني قومي واحد ملتزم بالعقيدة العسكرية الموحدة وقائم بواجباته في حماية حدود الوطن والدفاع عن الحكم المدني الديمقراطي».

وتم تفصيل المادة وتوضيحها في الاتفاق بما نصه: «الإصلاح الأمني والعسكري الذي يقود إلى جيش مهني

وقومي واحد؛ يحمي حدود الوطن والحكم المدني الديمقراطي،؛ وينأى بالجيش عن السياسة، ويحظر مزاولة القوات المسلحة الأعمال الاستثمارية والتجارية، ما عدا تلك التي تتعلق بالتصنيع الحربي والمهمات العسكرية تحت ولاية وزارة المالية وينقي الجيش من أي وجود سياسي حزبي ويصلح جميع الأجهزة النظامية وتقتصر مهام جهاز المخابرات على جمع المعلومات وتحليلها وتقديمها للجهات المختصة ولا تكون له سلطة اعتقال أو احتجاز، ولا يحتفظ بمرافق لذلك الغرض».

ويبدو أن هذه المادة بما تبعها من تفصيل، كانت الدافع الرئيس لانقلاب (حميدتي) على السلطة، وإفشال أي خطة لإبعاد المكون العسكري ـ الذي أصبح أحد العناصر الأساسية فيه ـ مستفيدًا من رفض عدد من تيارات المكون المدني للاتفاق الإطاري، مثل: تنظيم الإخوان وواجهاته المختلفة المنضوية تحت ما يسمى «التيار الإسلامي العريض»، والحزب الشيوعي، وتجمع المهنيين الأصل، والحزب الاتحادي الديمقراطي بزعامة محمد عثمان الميرغني، إضافة إلى حركات مسلحة موقعة على اتفاق السلام السوداني، وعدد كبير من لجان المقاومة التي كانت تقود الحراك حينها في الشارع.

استعدادات حميدتي للانقلاب على السلطة

كان قائد قوات الدعم السريع ـ كمكون عسكري قائم على الولاء لقائده وانتماءاته القبلية والمناطقية ـ يعلم أن انضواء قواته تحت قيادة الجيش الوطني ذي العقيدة العسكرية الواضحة والمهام الوطنية المحددة، لن يتم، لما سيترتب على ذلك من تجريد قائد الدعم وقواته مما يحصلون عليه من مزايا ومكاسب جراء مشاركتهم في العمليات القتالية خارج السودان لحساب جهات خاصة، فضلًا عما سيترتب عليه من توقف العوائد المالية من تهريب كميات كبيرة من الذهب الخام خارج السودان(١٢) عبر شركات خاصة يملكها شقيقه عبد الرحيم دقلو ما جعله يتوقع المواجهة ضد الجيش آجلًا أو عاجلًا.

وكان حميدتي يستعد للحظة المواجهة ويتأهب لها، ماليًا وعسكريًا حيث أنشأ ـ عقب عزل البشير ـ حسابًا احتياطيًا في بنك السودان، وأودع فيه نحو ٢٢٥ مليون دولار. وأوضح أن قواته حصلت على هذه الأموال من مصانع الذهب ورواتب عناصرها التي تشارك في حرب اليمن. حيث تذكر بعض المصادر إن إيرادات الذهب المستخرج من مناجم الذهب التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع بلغت بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦ نحو ١٢٣ مليون دولار.

وكشفت تقارير أن شركة (كالوتي) الإماراتية حصلت على أكثر من ١١٧ طنًا من الذهب السوداني بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٩م، من شركة (الجنيد) ـ التي أسسها عبد الرحيم دجلو شقيق حميدتي(١٣). كما أشار تقرير للجنة الأمم المتحدة إن إيرادات الذهب الذي تم تهريبه إلى الإمارات العربية المتحدة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤م تقدر بأكثر من ٤,٥ مليارات دولار.

على الطرف الآخر لم تكن فكرة الاندماج تروق للجيش السوداني وقياداته النظامية فبذور الاندماج التي غُرست في عهد نظام الرئيس السابق عمر البشير نمت في إطار تحالف مصالح مشتركة وعندما بدأت مرحلة الانتقال السياسي أُعيدت محاولة الاندماج مرة أخرى وفقًا للأسس نفسها وهي المصالح المشتركة على الرغم من عدم توفر الشروط المناسبة حيث تنتفي الاعتبارات الفنية للاندماج في ظل حالة اللاتماثل ما بين هيكلي الجيش النظامي وميليشيات قوات الدعم السريع.

إضافة إلى أن الجيش النظامي السوداني لديه حساباته الوطنية، فيما يتعلق بالتسلح، والسياسية الخارجية، والتمويل من موازنة الدولة وذلك على العكس من قوات الدعم السريع، التي كانت لديها مصادرها الخاصة بالتمويل ومن أبرزها ما يُعرف بتحالف «أمراء الذهب»، إضافة إلى عوائد صفقات مشاركة قواتها خارج البلاد، وهو ما يعكس أيضا أن لديها أجندة مختلفة للسياسة الخارجية.

وعلى الرغم من التناقض التام بين مصالح وقواعد الطرفين لم يتعرَّض رئيس المجلس السيادي لقوات الدعم السريع، بسبب خلافه مع حميدتي، الذي يرفض حلّ تلك القوات أو ونزع سلاحها أو حتى دمجها داخل الجيش. كما سبق ووجّه قائد الدعم السريع تحذيرًا مُبطنا لقادة الجيش مفاده بأن التعرُّض لقواته يمكن أن يُفكّك البلاد. ما يعني أن المواجهة بين الطرفين كانت مجرد مسألة وقت فحسب، وأنها ستأتي حتمًا.

إرهاصات الحرب وبوادرها

في الخامس من أبريل ٢٠٢٣م، بدأت بوادر الحرب تلوح في الأفق، حيث تم تأجيل توقيع الاتفاق النهائي للمرحلة الانتقالية للمرة الثانية، وسط خلافات حول ما إذا كان الجيش سيخضع لإشراف مدني، وخطط دمج قوات الدعم السريع شبه العسكرية في الجيش، والجدول الزمني للدمج، ومكانة ضباط الدعم السريع في الجيش مستقبلًا، ومنصب القائد العام للجيش خلال فترة الاندماج. وهي النقاط الرئيسة التي كانت تثير مخاوف حميدتي على مستقبله هو وقواته.

وفي الثالث عشر من أبريل كان حميدتي قد قرر إشعال فتيل الحرب؛ فبادر إلى حشد قواته داخل الخرطوم ومدن سودانية أخرى بدون تنسيق مع الجيش الذي حذر يومها من أن تعبئة قوات الدعم السريع قد تؤدي إلى صراع مسلح بين الجهتين.

في الثاني عشر من شهر أبريل ٢٠٢٣م، قامت قوات الدعم السريع باستنفار عناصرها في جميع المناطق وبدأت أعمالها العسكرية بالاستيلاء على القاعدة الجوية العسكرية بمدينة مروي شمالي السودان، وتحفظت على العسكريين المصريين المتواجدين في القاعدة، استعدادًا لإجراء التمرين الجوي المشترك، والذي كان مقررًا في شهر مايو ٢٠٢٣م؛ في إطار برتوكول مشترك بين الجانبين المصري والسوادني.

إشعال فتيل الحرب في السودان

في الخامس عشر من شهر أبريل ـ وهو اليوم الذي كان محددًا لعقد لقاء بين الفريق البرهان ونائبه الفريق حميدتي ـ نفذت قوات الدعم السريع هجومًا على القيادة العامة والقصر الجمهوري وكذلك على القوات المسلحة الموجودة في مدينة الشباب والرياضة بمنطقة سوبا شرق الخرطوم. وعندما حاولت القوات النظامية تعزيز وجودها في منطقة المطار، اشتعلت المواجهة بين الطرفين وما لبثت أن امتدت الحرب من مدينة مروي الشمالية، ودخلت مدناً أخرى ـ الفاشر، ونيالا (غربًا)، والأبيض (وسط) ـ قبل أن تتمركز في العاصمة (الخرطوم) بمدنها الثلاث، كحرب مدن وشوارع.

ووفقًا للرواية السابقة ـ التي يذكرها المتحدثون باسم الجيش السوداني ـ تكون قوات الدعم السريع هي من أشعلت شرارة الحرب، وهي متوافقة مع ما كانت تقوم به قوات الدعم من حشد عناصرها على مدى أسابيع قبل بداية الحرب. أما الرواية التي يرددها متحدثو قوات الدعم فتؤكد على أن قوات الجيش من حشدت دباباتها وحاصرت قوات الدعم السريع في المدينة الرياضية صبيحة يوم ١٥ إبريل ٢٠٢٣م، وأطلقت عليها النيران.

وأيًا من كان الطرف الذي أشعل فتيل الحرب فإن نيرانها قد استعرت، وأسفرت عن سقوط عشرات المدنيين، وتشريد الآلاف، وتدمير الممتلكات نتيجة القتال والقصف الذي لم يتوقف إلى الآن.

قرار البرهان بحل قوات الدعم السريع ومشروعيته

في السادس من سبتمبر ٢٠٢٣م، أصدر رئيس مجلس السيادة السوداني الفريق أول عبد الفتاح البرهان، مرسومًا دستوريًا يقضي بحل قوات «الدعم السريع»، وكذلك إلغاء القانون المنظم لها، الصادر عام ٢٠١٧م، وتعديلاته لسنة ٢٠١٩م وقد أثار المرسوم عند صدوره جدلًا واسعًا بين الباحثين والمتابعين للشأن السوداني حيث رأى البعض أن المرسوم قد تأخر كثيرًا، حيث كادت الحرب في السودان تدخل شهرها السادس وأنه لن يغير شيئًا على أرض الواقع، بل ربما كان ضرره أكثر من نفعه، ما لم تستطع القوات المسلحة النظامية هزيمة قوات الدعم السريع ميدانيًا، وتقديم قادتها وعناصرها للعدالة، كمتمردين وإرهابين ومجرمي حرب.

ورأى آخرون أن البرهان لا يملك الشرعية الدستورية لإصدار هذا المرسوم لأنه قد ألغى بنفسه تلك الشرعية عبر انقلابه، في ٢٧ سبتمبر ٢٠٢١م، على رئيس الوزراء عبد الله حمدوك ـ الذي يمثل الشريك المدني في السلطة ـ وقام باعتقاله مع معظم أعضاء حكومته والعديد من المسؤولين والعاملين بقطاع الإعلام، وأعلن حالة الطوارئ في البلاد، وعلق العمل ببعض مواد الوثيقة الدستورية، وحل مجلسَيْ السيادة والوزراء، لينفرد الجيش بالحكم لحين نهاية المرحلة الانتقالية ونقل السلطة إلى حكومة منتخبة.

فيما ذهب فريق ثالث إلى أن القرار قد صدر في التوقيت المناسب، بالنظر إلى غياب رئيس مجلس السيادة عن المشهد السياسي بسبب محاصرة قوات الدعم السريع له داخل مقر قيادة القوات المسلحة، ومنعه من التواصل مع الشعب السوداني والقوات المسلحة في الداخل،

ومع قادة العالم في الخارج(١٤). وأنه بمجرد تمكنه من الخروج(١٥) باشر مهامه القيادية ـ السياسية والعسكرية ـ فضلًا عن كون القرار قد تزامن مع الزيارات التي يقوم بها لبعض الدول العربية، للتنسيق والمشورة وطلب الدعم والمساندة لمساعدة السودان على اجتياز الأزمة.

وسنتناول في السطور التالية أبعاد القرار الأخير، وأهدافه، وارتباطه بما يدور داخل السودان وخارجه من أحداث لها علاقة بالقرار وتوقيته، وما سوف يترتب عليه من مكاسب ومخاطر.

قرار حل قوات الدعم ليس جديدًا

تجدر الإشارة إلى أن قرار رئيس المجلس السيادي وقائد القوات المسلحة السودانية الفريق أول عبد الفتاح البرهان، الصادر في ٢٠٢٣/٩/٦م، لم يكن القرار الأول في هذا الشأن، فقد سبق له إصدار قرار بحل قوات الدعم إبان اندلاع الحرب السودانية ففي ١٦ أبريل ٢٠٢٣م، أي بعد بداية الحرب بيوم واحد، أصدرت وزارة الخارجية السودانية بيانًا(١٣) أوضحت فيه أن «القوات المسلحة تمكنت من إلحاق الهزيمة بالمتمردين، وكبدتهم خسائر فادحة في الأرواح والمعدات، الأمر الذي اضطر أعدادًا كبيرة منهم للاستسلام أو الهروب من ساحة المعركة إلى الولايات المجاورة لولاية الخرطوم».

وتابع البيان: «ونتيجة للتمرد، فقد أصدر البرهان قرارًا بحل الدعم السريع وإعلانه قوة متمردة على الدولة، وسيتم التعامل معها على هذا الأساس». ورفضت الخارجية السودانية الوساطات الدولية وجهود الدول العربية والأفريقية الرامية للمساعدة في تهدئة الأحوال في البلاد، حيث أشار البيان إلى ذلك بقوله: «وتود أن تؤكد على أن هذا الأمر هو شأن داخلي ينبغي أن يترك للسودانيين لإنجاز التسوية المطلوبة فيما بينهم بعيداً عن التدخلات الدولية». وعزت وزارة الخارجية فشل الوساطات الوطنية والإقليمية والدولية لإقناع قيادة الدعم السريع بالاندماج في القوات المسلحة، «لتعنت أولئك القادة في قبول هذا الأمر».

في المقابل، قال قائد قوات الدعم السريع، محمد حمدان حميدتي، في بيان، إن «الحرب التي نخوضها الآن هي ثمن للديمقراطية وأفعالنا هي رد على حصار ومهاجمة قواتنا».

ودعا حميدتي المجتمع الدولي للتحرك ضد ما وصفه بـ«جرائم الجنرال السوداني عبد الفتاح البرهان الإسلامي الراديكالي الذي يقصف المدنيين من الجو، حيث يشن حملة وحشية ضد الأبرياء». وقال: «نحن نقاتل ضد الإسلاميين الراديكاليين الذين يأملون في إبقاء السودان معزولا وفي الظلام، وبعيدًا عن الديمقراطية، سنواصل ملاحقة البرهان وتقديمه للعدالة»(١٤).

وفي خطوة لاحقة أصدر رئيس مجلس السيادة السوداني وقائد الجيش السوداني الفريق أول عبد الفتاح البرهان، في ١٣مايو ٢٠٢٣م، قرارًا بتجميد الحسابات المصرفية لقوات الدعم السريع شبه العسكرية والشركات التابعة لها. ونص القرار ـ الذي جاء في بيان لمكتب البرهان ـ على «تجميد حسابات قوات الدعم السريع وشركاتها في جميع البنوك بالسودان وفروعها في الخارج». كما نص على «منع صرف أي استحقاقات أو ميزانيات مرصودة لها. ووجه البرهان وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي وبنك السودان وضع القرار موضع التنفيذ(١٥).

ويوضح التفصيل السابق أن البرهان ـ ومنذ الساعات الأولى لانقلاب قائد قوات الدعم السريع على الجيش الوطني ـ اعتبره مع قواته متمردين خارجين على الشرعية، هدفهم الوصول للسلطة بقوة السلاح وأنه بحكم موقعه القيادي في الدولة كرئيس لمجلس السيادة السوداني للمرحلة الانتقالية، وقائد للقوات المسلحة السودانية، سيقوم بواجبه الوطني تجاههم، فبادر بإصدار قرار بحلهم وإعلان مواجهتهم بالقوة، ومصادرة أموالهم، مع العفو عمن يرجع منهم عن موقفه ويسلم سلاحه(١٦).

دوافع البرهان لإصدار قراره الثاني بحل قوات الدعم

تعددت التحليلات السياسية التي تناولت قرار البرهان، وحرصت على بيان دوافعه وأسبابه، وربطها بتسلسل الأحداث منذ الظهور المفاجئ للبرهان يوم ٢٤ أغسطس ٢٠٢٣م، في مدينة بورتسودان، بعد غياب عن المشهد دام قرابة حوالي عشرين أسبوعًا ليتخذ العديد من الخطوات والقرارات الهامة لإنهاء الحرب في السودان بما ترتب عليها من تردي الأحوال الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد. ومن أبرز تلك التحليلات:

ربط القرار بزيارة البرهان لمصر

رأى بعض المحللين السياسيين أن قرار البرهان بحل قوات الدعم السريع وإلغاء ما يتعلق بمشروعيتها من قرارات سابقة، قد تم الاتفاق عليه والتنسيق له أثناء زيارة البرهان لمصر لأن القرار جاء متأخرًا بخمسة أشهر من بداية الحرب، كما ظن البعض(١٧)، ولأن تصريحات البرهان لوسائل الإعلام، أثناء المؤتمر الصحفي الذي عقد قبيل نهاية الزيارة كانت بمثابة توطئة لقرار الحل، وتهيئة للرأي العام ـ السوداني، والعربي، والعالمي ـ لقبوله عند صدوره حيث أكد في تصريحاته على أن قوات الدعم (مجموعة متمردة) تطمع في الاستيلاء على السلطة بالقوة ولذلك أعلنت الحرب على الشعب السوداني وجيشه النظامي، وأنه يسعى لوضع حد لها: حيث قال إن الحرب: «كانت بسبب محاولة مجموعة متمردة السيطرة على السلطة، ونسعى إلى وضع حد للحرب وإنهاء المأساة الحالية».

كما دحضت تصريحاته ادعاءات المتمردين بأن الهدف من انقلابهم على الشرعية السياسية والعسكرية للبلاد هو التخلص من الحكم العسكري الاستبدادي وإقامة حكم مدني ديمقراطي، ببيان أن «القوات المسلحة لا تسعى إلى الاستمرار في حكم السودان»، وأنه يسعى إلى «إقامة نظام ديمقراطي وإجراء انتخابات حرة ونزيهة يقرر فيها الشعب السوداني ما يشاء» وذلك لطمأنة المهتمين بالشأن السوداني على مآل الأمور بعد الحرب: «أطمئن كل أصدقاء السودان بأننا نسعى إلى تحول ديمقراطي ولا نطمع في الحكم». وشدد ـ للمرة الثانية ـ على أن الجيش الوطني السوداني يواجه «جماعات متمردة ارتكبت جرائم حرب من أجل الاستيلاء على السلطة».

وحرص على تفنيد ما يدعيه قائد قوات الدعم (حميدتي) بشأن تعاونه (البرهان) مع النظام السوداني السابق أو إيواء الجيش لعناصر إسلامية أو إرهابية، معتبرًا تلك الاتهامات «فزاعة يستعين بها كل من يريد أن يستأسد على الشعب السوداني» مطالبًا العالم بفهم حقيقة ما يدور في السودان بقوله: «نطلب من العالم أن ينظر إلى الحرب في السودان نظرة موضوعية»، مشدداً على أن الجيش السوداني يسعى إلى «وضع حد للحرب وإنهاء المأساة الحالية».

وعلى الرغم مما قد يبدو على هذا الرأي من إقناع، إلا أنه يجانب الصواب، لسببين: الأول: لأن البرهان قد سبق وأصدر قرارًا بحل قوات الدعم السريع في ١٦ أبريل ٢٠٢٣م؛ ولم يكن حينها قد زار مصر أو تواصل مع رئيسها ولأنه قد سبق

وصرح بعبارات مشابهة لما صرح به في مصر، عندما أعلن عن قراره الأول بحل تلك القوات.

الثاني : أن زيارة البرهان لمصر أعقبت نشر قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو (حميدتي) على صفحته الخاصة على شبكة المعلومات (الإنترنت)، يوم ٢٠٢٣/٨/٢٧م، رؤيته لوقف الحرب وإحلال السلم؛ تحت عنوان: (رؤية للحل الشامل وتأسيس الدولة السودانية) أوضح فيها خطته لحل الأزمة؛ تضمنت عشرة مبادئ عامة؛ بينها «الإقرار بضرورة تأسيس وبناء جيش سوداني جديد من الجيوش المتعددة الحالية، وذلك بغرض بناء مؤسسة عسكرية قومية مهنية واحدة تنأى عن السياسة»، وهو الأمر الذي كان يرفضه دقلو باستمرار؛ وكان سببًا جوهريًا لاندلاع الحرب الجارية. كما تضمنت نصًا بأن يكون نظام الحكم في السودان نظامًا اتحاديًا غير تماثلي أو غير متجانس، بحيث تتفاوت فيه طبيعة ونوع السلطات التي تتمتع بها الوحدات المكونة للاتحاد(١٧).

وبناءً على هذه الملابسات، رأى كثير من المحللين أن زيارة البرهان لمصر، كانت من أجل تحسين ظروف التفاوض بين الطرفين؛ وتسمية الوسيط الذي سيُقبَل منهما، ويتولى أعمال التنسيق للمفاوضات وتحديد موعدها في أقرب وقت ممكن، لوقف حالة الاستنزاف التي تتعرض لها البلاد. فليست هنالك علاقة بين زيارة البرهان لمصر وبين قراره بحل قوات الدعم السريع.

علاقة القرار بالعقوبات الأمريكية لقادة الدعم السريع:
صدر قرار البرهان بحل قوات الدعم السريع، عقب إصدار وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على قائدين(١٨) من قادتها، بسبب انتهاكات تزعم أنهما قد ارتكباها في إقليم دارفور، بينها أعمال عنف واعتداءات جسيمة وأكدت وزارة الخارجية الأميركية ما صدر عن وزارة الخزانة عبر الإعلان عن عزمها على محاسبة المسؤولين عن ارتكاب فظائع في الصراع الدائر بالسودان، وأنها سوف تسعى لتحقيق العدالة للضحايا.

وقالت «الخزانة» الأميركية: إن «العقوبات على دقلو جاءت لقيادته قوات الدعم السريع» التي وصفتها بأنها «كيان شارك أعضاؤه في أعمال عنف وانتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك مذابح بحق المدنيين وعمليات القتل العرقي واستخدام العنف الجنسي». وقال وكيل وزارة الخزانة لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية (بريان نيلسون): «هذه العقوبات تظهر التزام الوزارة بمحاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة والواسعة النطاق في السودان» فيما قال وزير الخارجية الأميركي، (أنتوني بلينكن) ـ في بيان نشرته (الخارجية) على موقعها الإلكتروني ـ: «واشنطن ستستخدم كل ما لديها من وسائل لإجبار قوات الدعم السريع والجيش السوداني على وضع حد للحرب وعدم إطالة أمدها».

وتأسيسًا على هذا التزامن بين الأمرين عزا البعض قرار البرهان بحل قوات الدعم إلى ما أعلنته وزارة الخزانة ووزير الخارجية الأمريكي، بل هناك من اعتبره تغيّرًا في الموقف الأمريكي المحايد من الحرب؛ وانحيازه إلى جانب البرهان والجيش السوداني واستدل أصحاب هذا الرأي بأن العقوبات التي أصدرتها وزارة الخزانة الأمريكية اقتصرت على نائب قوات الدعم السريع، ولم تشمل قائد الجيش السوداني، على الرغم من مشاركة قواته في العمليات العسكرية التي أدت إلى مقتل العديد من المدنيين السودانيين.

ورأى آخرون أن العقوبات الجديدة التي فرضتها واشنطن على قائدي قوات الدعم السريع هي «عصا غليظة» تلوح بها الإدارة الأمريكية في وجه قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو (حميدتي)، ورسالة مبطنة إلى قيادات الجيش لتحريك جمود المفاوضات بين طرفي القتال.

فيما ذهب فريق ثالث أن قرار البرهان بحل قوات الدعم، هو خطوة استباقية من البرهان حتى لا تقوم الولايات المتحدة بتجميد أموال تلك القوات(١٩) حيث إن قرار الحل ينزع عنها الصبغة الدستورية والقانونية والصفة الاعتبارية، مما يعني نقل كل ممتلكاتها وأصولها الثابتة والمتحركة ومشروعاتها إلى الدولة؛ ما يجعل تجميدها من قبل الولايات المتحدة أمرًا مستبعدًا.

وعلى الرغم من وجاهة الآراء السابقة إلا أن الأرجح هو القول بأن قرار الخزانة الأمريكية لا علاقة له بقرار البرهان بحل قوات الدعم السريع ولا علاقة له بموقف أمريكا المحايد من الحرب، بل هو امتداد لقرارات سابقة تتعلق بمرتكبي جرائم الحرب من الطرفين، سواء أكانت شركات أو أفراد حيث سبق للولايات المتحدة الأمريكية أن أصدرت ـ في مطلع يونيو ٢٠٢٣م ـ عقوبات على أربع شركات تابعة للجيش السوداني والدعم السريع اتهمتها بإذكاء الصراع في السودان. وشملت الشركات الأربع المشمولة بالعقوبات: شركتي «الجنيد للأنشطة المتعددة» و«تراديف للتجارة العامة» المرتبطتين بقوات الدعم السريع، وشركتي: «منظومة الصناعة الدفاعية» و«سودان ماستر تكنولوجي» المرتبطتين بالجيش(٢٠).

موقف قوات الدعم من قرار البرهان والعقوبات الأمريكية
لم تصدر قوات الدعم السريع موقفًا رسميًا بشأن حلها أو فرض عقوبات أميركية على نائب قائدها (عبد الرحيم دقلو)، وقائد القوات في ولاية غرب دارفور (عبد الرحمن جمعة) وقال مسؤول في المكتب الإعلامي لقائد الدعم السريع لـ(الجزيرة نت) إن موقفًا سيصدر عبر بيان في هذا الشأن بعد دراسة الأمر من جوانبه كافة. وأكد مستشار قائد قوات الدعم السريع (مصطفى محمد إبراهيم) أن البرهان لا يملك سلطة دستورية لحل القوات التي صدر قانونها عن البرلمان في عام ٢٠١٧م، وأكد أن القرار لا يعنيهم في شيء، واعتبره «حبرًا على ورق»، ولن يؤثر على الأوضاع القانونية والسياسية والعسكرية والعلاقات الخارجية لقواتهم.

كما أكد (إبراهيم) على أن القرار لن يؤثر على الروح المعنوية لقواتهم، بل سيزيدها تماسكًا لمواصلة القتال حتى تحقق أهدافها. و اعتبر القرار الأميركي بشأن العقوبات الأميركية على نائب قائد الدعم السريع غير منصف، مؤكدًا أن قواتهم لم ترتكب أي انتهاكات، وأن من أجرم في حق الشعب هو قائد الجيش الذي يتحمل مسؤولية قصف المدنيين بالطيران والمدافع، مما أدى إلى مقتل المئات في الخرطوم ودارفور.

وقد صرح نائب قائد قوات الدعم السريع (عبد الرحيم دقلو)، لـ(سكاي نيوز عربية) أن البرهان «ليست لديه شرعية ليصدر قرارًا بحل قوات الدعم السريع». وأضاف «لم نكن جاهزين عندما بدأت الحرب، لأننا تفاجأنا بها.. ولكن ربنا وفقنا لاستلام كل مخازن 'الفلول'. وبعض مخازن القوات المسلحة مخازن ثقيلة جدًا، فيها كل أنواع الأسلحة والإمدادات، التي يمكن أن نقاتل بها لمدة ٢٠ سنة». وذكر (دقلو) أن «قرار العقوبات مجحف، وبني على معلومات مأخوذة من جهات ضد قوات الدعم السريع». وأضاف أن الولايات المتحدة اتخذت هذا الإجراء بدون تحقيق واضح، وذلك بقوله: «الجهات التي أصدرت العقوبات لم تتريث لمعرفة من يخلق الفتن ويقتل الناس في دارفور».

وقالت قوات الدعم السريع في بيان لها إن هذه الخطوة «ستلقي حتما بظلال سالبة على دور الولايات المتحدة كوسيط»، واتهمت الجيش بارتكاب «انتهاكات فظيعة» في دارفور، ووصفت العنف هناك بأنه «صراع قبلي قديم ومتجدد». كما انتقدت اتهام قائد قوات الدعم السريع في ولاية غرب دارفور (اللواء عبد الرحمن جمعة) بالمسؤولية عن مقتل والي الولاية في يونيو ٢٠٢٣م، قائلة: «إن العقوبات تجاهلت دعوة قوات الدعم السريع الصريحة والمعلنة بإجراء تحقيق دولي مستقل بشأن الأحداث التي وقعت في عاصمة ولاية غرب دارفور ومقتل خميس عبد الله أبكر والي الولاية».

فوائد القرار ومخاطره

على الرغم مما أوجده قرار البرهان بحل قوات الدعم السريع من قبول وارتياح من قبل أغلب المواطنين السودانيين، وجل المهتمين بالشأن السوداني، باعتباره النتيجة الطبيعية والمنطقية لمحاولة الانقلاب الفاشلة التي قادها قائد تلك القوات للاستيلاء على السلطة، ولما قامت به قواته من عمليات تخريبية ضد مؤسسات الدولة، ومن عمليات إجرامية ضد المواطنين، ما أدى إلى مقتل المئات وتهجير الآلاف داخل وخارج السودان إلا أن الأمر سيظل مرهونًا بما قد يسفر عنه القرار من فوائد ومخاطر، والتي يمكن تصورها فيما يلي:

أولًا: فوائد القرار:

١. التأكيد على شرعية مجلس السيادة السوداني بقيادة البرهان وممارسته لحقوقه الدستورية حيث يرى بعض الخبراء القانونيين أن قرار حل قوات الدعم قرارًا دستوريًا، لأنه اتُخذ من قبل سلطة الجهاز التشريعي، التي أسندت ـ حسب الوثيقة الدستورية ـ إلى مجلس السيادة ومجلس الوزراء مجتمعين، ويمكن لرئيس المجلس إصدار مرسوم دستوري في غيابهما، وعرضه خلال عام على الجهاز التشريعي المؤقت أو الأصيل في حال إنشائه لإقراره، وفي حال لم يحدث ذلك يعتبر المرسوم لاغيًا(٢١).

٢. التأكيد على أن قوات الدعم السريع بحملها للسلاح وقيامها بأعمال ضد السلطة الحاكمة وضد الشعب السوداني أصبحت جماعة متمردة تسعى إلى تخريب البلاد وترهيب المواطنين، ولذلك وجب حلها والتصدي لها، وهذا ما قام به رئيس مجلس السيادة وقائد الجيش السوداني الفريق أول عبد الفتاح البرهان، منذ اليوم الأول لتمرد الجماعة وإعلانها للحرب ضد الشعب والجيش والسلطة الشرعية، حيث أصدر اقراره الأول بحلها في ١٦ فبراير ٢٠٢٣م، وأكده بالقرار الثاني في ٦ سبتمبر ٢٠٢٣م، والذي ألغى القرارات السابقة التي منحت القوات صفة قانونية.

٣. يؤدي القرار ـ بحسب بعض الخبراء القانونيين ـ إلى إلغاء الحصانات الجنائية والإجرائية والموضوعية عن كل المنتسبين لقوات الدعم السريع، مما يتيح ملاحقتهم قضائيًا سواء داخل البلاد أو خارجها، كما يضيف إلى صفة التمرد صفة

الإرهاب، حيث يعد حمل السلاح ضد الدولة وترويع الآمنين إرهابًا، وبالتالي يمكن تصنيفها كمنظمة إرهابية.

٤. إشهار عدم الاعتراف بقوات الدعم السريع وتجريم التعامل معها على المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية ـ داخليًا وخارجيًا ـ مما يقطع التفاوض بشأن مستقبلها في السياقات الثلاثة في الداخل؛ ويعرِّض المتعاونين معها من الخارج لتهمة دعم الإرهاب.

٥. أن قرار حلّ قوات الدعم السريع بما رافقه من إلغاء وثائق الاعتراف القانوني الصادرة عن الجهات الرسمية بالدولة عام ٢٠١٧م، وما ألحق بها من تعديل عام ٢٠١٩م لم يوصد باب التفاوض المستقبلي مع تلك القوات بشأن الترتيبات الأمنية شريطة ألا يمنحها التفاوض أي اعتراف قانوني ما يعني أنها تستوي مع الحركات المسلحة في إقليم دارفور ومنطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، التي جرت معها مفاوضات توصلت إلى اتفاق سلام، فالحكومة لم تكن تعترف بأنها كيانات قانونية رغم التفاوض معها تحقيقًا للأمن والاستقرار الداخلي.

٦. يعد القرار مستندًا قانونيًا في يد البرهان، يمكن استخدامه ضد قوات الدعم السريع في المنظمات الدولية والإقليمية؛ فضلًا عن إمكانية استخدامه لكسب تأييد الدول والقيادات التي اتخذت موقف الحياد عند بداية الحرب؛ على اعتبار أن طرفي الصراع من مكونات القوات المسلحة السودانية.

ثانيًا: مخاطر القرار:

أوضحنا في صدر هذه الورقة المسار الذي اتخذته قوات الدعم السريع، لتصل إلى ما وصلت إليه من اعتراف رسمي من قبل القيادة السودانية السابقة (الرئيس عمر البشير) رغم ما ارتكبته من جرائم حرب في إقليم دارفور قبل وعقب الاعتراف بها؛ كما أوضحنا ما حققته من ثراء عبر تحكمها في استخراج الذهب وتهريبه، ومشاركتها في الصراعات المشتعلة في بعض دول الإقليم مقابل عوائد مالية، سخرتها في التسليح وتجنيد المزيد من العناصر البشرية التي تدين بالولاء لقيادتها ومنسوبيها.
وتأسيسًا على ذلك فمن الطبيعي والمنطقي أن ترفض قوات الدعم ـ على لسان قادتها والمتحدثين باسمها ـ قرار حلها، والاعتراف بشرعية المجلس السيادي وقراراته، وهو

ما تم بالفعل عند صدور القرار سواء في صورته الأولى التي صدرت في ١٦ أبريل ٢٠٢٣م، أو في صورته الأخيرة التي صدرت في ٦ سبتمبر ٢٠٢٣م من أجل الحفاظ على ما حققته من مكاسب كبيرة خلال السنوات الماضية وما عقدته من اتفاقات مع بعض القوى الإقليمية والدولية، التي ستواصل دعمها لمليشيات الدعم حفاظًا على مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية في السودان بخاصة والدول الإفريقية بعامة. وبناء على ذلك يمكن أن يؤدي القرار إلى بعض المخاطر، ومنها:

١. قد يسهم القرار في تصعيد الصراع القائم إلى أبعد حدٍ ممكن بين الطرفين، مما يطيل من أمد الحرب، بما يترتب على ذلك زيادة الخسائر البشرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي دفعها وسوف يدفعها السودان ـ شعبًا ودولة ـ من قدراته وإمكاناته المحدودة أصلًا، وهو ما قد يعرض البلاد إلى المزيد من الهشاشة التي يحتل السودان ـ وفقًا لتقديرات (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) ـ منزلة متقدمة فيها. وبالنظر إلى حالة الهشاشة التي يعيشها السودان، في كل جوانب واقعه، فإن تطاول أمد النزاع المسلح الحالي يهدد بانزلاقه إلى حرب أهلية وفوضى شاملة.

٢. قد يدفع القرار قائد الدعم السريع، حميدتي، إلى أن يخطو خطوة مماثلة في التصعيد، فيعلن عن سحب اعترافه بالجيش السوداني ويبادر إلى إعلان انفصال إقليم دارفور ـ الذي تنتمي إليه أغلب قوات الدعم السريع ـ عن السودان، وهو ما كان يسعى إليه عبر المفاوضات وفقًا لما طرحه في رؤيته للحل الشامل ـ التي أشرنا إليها في موضع سابق من هذه الورقة ـ ما يجعل القرار سببًا في مزيد من التفتيت والتقسيم، الذي بدأ بانفصال الجنوب.

٣. قد يفتح القرار الباب على مصرعيه للتدخل الخارجي، والذي كان مواربًا على مدى الأشهر الماضية من بعض دول الجوار على اعتبار طرفي الصراع وطنيين ويحظيان بالشرعية القانونية ما يجعل التدخل انحيازًا لطرف على حساب الآخر مدعاة لتصعيد الصراع وإطالة أمده فقد ترى بعض الجهات الخارجية (٢٢) في القرار إقصاءً لتيار سوداني متقارب معها، ومن ثم يجب عليها دعمه علنًا أو سرًا لإعادة التوزان في السودان بما يحقق مصالحها.

٤. سيكون القرار مبررًا لمضاعفة الدعم والتمويل الي يحصل عليها قائد قوات الدعم مما يُعرف بتحالف «أمراء الذهب»، وهي الجهات المستفيدة من ذهب السودان الذي يتولى (حميدتي) تهريبه إليها سرًا، ومن وجود قوات الدعم للقيام بالأعمال العسكرية في بؤر الصراع .الإقليمية ـ كاليمن وليبيا ... وغيرهما ـ لتحقيق مصالح الممولين(٢٣).

وعلى الرغم من المخاطر المشار إليها آنفًا، فإن القرار يعد خطوة هامة على طريق محاصرة قوات الدعم السريع، والحد من أعمالها ضد السلطة الشرعية الحالية للبلاد، وضد الشعب السوداني، الذي تعرض لخسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات والأمن والاستقرار جراء تمرد قوات الدعم واستخدامها للسلاح لتحقيق أهدافها في الوصول إلى السلطة، ولو على حساب أمن البلاد واستقرارها.
وتستطيع السلطة السودانية الحالية بقيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان التخفيف من هذه المخاطر وتحجيم آثارها في أضيق نطاق ممكن من خلال بعض الإجراءات التفعيلية ، ومنها:

١. تكثيف زياراته لدول الجوار لتوضيح حقيقة الأوضاع في السودان، وبيان خطورة استمرار قوات الدعم السريع المنحلة في أعمالها العسكرية على حاضر السودان ومستقبله، وحث القادة والمسؤولين على تقديم الدعم والمساندة المعنوية والمادية للشعب السوداني حتى يتمكن من اجتياز محنته.

٢. مخاطبة المنظمات الدولية والإقليمية لاتخاذ الإجراءات العقابية ضد قوات الدعم السريع التي أصبحت بعد خروجها على السلطة الشرعية للبلاد، وقيامها بقتل المواطنين والتسبب في هجرتهم وتشريدهم، جماعة إرهابية، وفقًا للتصنيف الدولي لأعمال الإرهاب وجماعاته ما يجعل موقف الحياد من قبل تلك الدول تجاه الحرب الدائرة في السودان موقفًا سلبيًا مخالفًا للقوانين والأعراف الدولية.

٣. الإسراع بالتنسيق والتفاهم مع المكون المدني، عبر الدعوة إلى تشكيل حكومة مدنية، والدعوة إلى التئام مجلس الشعب، واشراكه في القضايا الكبرى المتعلقة بالحرب، وكذلك دعوة أكبر عدد من المكون المدني المؤثر مثل قيادات الأحزاب وعرض المواقف عليهم وجعلهم في الصورة والتأكيد على أن الحرب الدائرة هي حرب الجيش والشعب السوداني معًا ضد من تمرد على الدولة وأشهر في وجهها السلاح وأرهب شعبها وتسبب في تشريده وتهجيره.

باحث أول بمركز الخليج للأبحاث

الهوامش والمراجع:

(١) لا يوجد تفسير متفق عليه لكلمة الجنجويد، وقد جعلها البعض اسما منحوتا من عبارة «جن على جواد» وجعلها البعض من ثلاث كلمات تبدأ كلها بحرف الجيم وهي: جن وجواد وجيم ثلاثة (G٣) السلاح المعروف. في حين ربطها آخرون بصعلوك من عرب دارفور يدعى حامد جنجويت مارس الحرابة مع عصابته ضد القرى الأفريقية في الثمانينات من القرن الماضي فأدخل الرعب في قلوب السكان. انظر: (الجنجويد)، تقرير منشور على موقع: (الجزيرة نت) على شبكة المعلومات، الرابط: https://www.aljazeera.net/

(٢) كان الجنجويد في بداية تكوينه ينقسم إلى قسمين: قسم أصغر بشمال دارفو، و يتكون من عدة مليشيات تابعة للقبائل العربية أو (الأبالة)، وهي التي تمتهن تربية الإبل؛ وقسم أكبر يتركز في جنوب دارفور، وهم من أبناء القبائل العربية المعروفة بـ(البقارة) أي التي يغلب عليها تربية البقر. المرجع السابق نفسه.

(٣) كانت ـ ومازالت ـ أسباب الصراع في دارفور معقدة وعميقة الجذور، حيث تعود إلى ما عاناه سكان الإقليم من: تهميش سياسي واقتصادي وإخفاق مؤسساتي ـ وبخاصة المؤسسات ألمدنية والقضائية ـ وتدهور بيئي، وضغط سكاني، وانتشار الأسلحة الصغيرة بحكم الصراعات القبلية، وعدم السيطرة على الحدود وتوزيع الحكومة الأسلحة على ميليشيات مثل المراحلين (قبيلتين عربيتين في واليتي جنوب دارفور وجنوب كردفان، هما المسيرية والرزيقات الجنوبية). إضافة إلى الصراع العرقي، الذي برز في ثمانينيات القرن الماضي، دعمًا لعقيدة تقوم على تفوق العنصر العربي على العنصر الأفريقي، ما عمق الانقسام بين سكان الإقليم وأشعل القتال بينهم؛ ونظرًا لعجز الدولة عن السيطرة على الإقليم، قامت بدعم ميليشيات أغلب أفرادها من الرعاة الذين يزعمون بعربية هويتهم، ضد المتمردين الذين يعرفون أنفسهم بأنهم أفارقة. انظر: جولي فلينت: (ما بعد ‹الجنجويد›: فهم ميليشيات دارفور)، بحث منشور بواسطة مشروع مسح الأسلحة الصغيرة ؛المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، الطبعة الأولى، جنيف ٢٠٠٩م، ص ١١. رابط الكتاب على شبكة المعلومات: https://www.smallarmssurvey.org/

(٤)كان تنظيم الجنجويد حينها موزعًا في ثلاث فئات، هي: ١. حرس الحدود ويحملون بطاقات هوية عسكرية ورواتب، وهم النخبة؛ ٢. قوات الدفاع الشعبي، و يرتدون زيًا موحدًا ويتلقون بنادق وذخائر وأرزاقًا، لكنهم لا يتلقون رواتب. وإنما يحصلون على ١٠٠ ألف جنيه سوداني، أي ما يعادل (٣٩) دولارًا عن كل عملية يشتركون فيها؛ ٣. المستنفرون (الاحتياط) وهم مجندون بالقوة، يتلقون زيًا موحدًا من غير رواتب. وإن رفضوا غرموا بخمسة جمال أو وضعوا رهن السجن. انظر: المرجع السابق نفسه، ص ٢٤.

(٥) تذكر بعض المصادر أن الجنجويد استباحوا مدينة (كتم) في أغسطس ٢٠٠٣م

(٦) تجاهلت الدعوات التي صدرت عن مجلس الأمن مطالبة الحكومة السودانية بنزع سلاح »الجنجويد« تعدد تلك الميليشيات ودوافعها، وبالغت في تصورها لقدرة الحكومة على السيطرة على الميليشيات. فالأطر الزمنية، التي بدأت بـ(٣٠) يوما للموعد النهائي ـ كما حددها مجلس الأمن الدولي في شهر يوليو ٢٠٠٤م، كانت غير واقعية. ولم تبذل الحكومة في الوقت نفسه، أي محاولة جادة لنزع أسلحة الميليشيات او تقييدها.

(٧) تشير لائحة الاتهام في المحكمة الجنائية الدولية ضد كوشيب إلى خمسين تهمة، يعتقد بأنه يتحمل المسؤولية الجنائية الفردية عنها.

وتتوزع التهم في محورين:
الأول: اثنان وعشرون تهمة تتعلق بجرائم ضد الإنسانية: (القتل، النقل القسري، الاغتصاب، الاضطهاد، التعذيب، فرض السجن أو الحرمان الشديد من الحرية، وارتكاب أفعال لا إنسانية ما يسبب معاناة شديدة أو أذى خطيراً)
الثاني: ثمان وعشرون تهمة تتعلق بجرائم حرب: (القتل، شن الهجمات على السكان المدنيين، الاغتصاب، الاعتداء على كرامة الأشخاص، والنهب وتدمير الممتلكات).

(٨) يعد كوشيب أول متهم سوداني يُسلم إلى المحكمة الجنائية الدولية، لكنه يُمثل المتهم الرابع في قائمة المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية بعد الرئيس السوداني السابق عمر البشير ووزير دفاعه عبد الرحيم حسين ووزير الداخلية حينذاك أحمد هارون. ويقبع هؤلاء الثلاثة في سجن في الخرطوم منذ الإطاحة بنظام البشير في أبريل ٢٠١٩م. وكان كوشيب الوحيد من بين المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية الذي ظل مطلق السراح بعد سقوط نظام البشير. انظر: (علي كوشيب: من هو وما دوره في دارفور والتهم الموجهة إليه في المحكمة الجنائية الدولية؟)، تقرير منشور على موقع:(بي بي سي نيوز عربي)، بتاريخ: ١٠ يونيو ٢٠٢٠م، الرابط: https://www.bbc.com/

(٩) ينحدر حميدتي من قبيلة الرزيقات ذات الأصول العربية التي تقطن إقليم دارفور غربي السودان. وقد ترك الدراسة في عمر مبكر وعمل في العشرينات من عمره في تجارة الإبل بين ليبيا ومالي وتشاد بشكل رئيس، فضلًا عن قيامه بحماية القوافل التجارية من قطاع الطرق في مناطق سيطرة قبيلته لقاء مقابل مالي. جنى حميدتي ثروة كبيرة من عمله هذا في التسعينيات، مما مكنه من تشكيل ميليشيا قبلية خاصة به تنافست مع ميلشيات قبلية أخرى، وعند اكتشاف الذهب في جبل عامر سيطرت ميليشياته على مناجمه.

بدأ ظهور حميدتي على المسرح السياسي والعسكري عام ٢٠٠٣م، عندما حشدت حكومة البشير قوات من الرعاة العرب لمحاربة المتمردين الأفارقة في دارفور، وكانت نواة هذه القوات، التي عرفت لاحقا باسم (الجنجويد)، مؤلفة من رعاة إبل من عشيرتي المحاميد والماهرية، من قبائل الرزيقات في شمال دارفور والمناطق المتاخمة لها في تشاد. وخلال الحرب الضارية في دارفور بين عامي ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥م، كان قائد الجنجويد الأكثر شهرة والأسوأ سمعة هو موسى هلال، زعيم عشيرة المحاميد. كان حميدتي يعمل إلى جانب هلال؛ ولكنه أصبح أكثر بروزًا عنه وشهرة، عندما تمكن من توسيع الميليشيا التي يقودها من الماهرية، وضم إليها قبائل أخرى، لينافس زعيمه السابق هلال وليستعين به البشير لاحقا إثر خلاف مع الأخير. انظر: (حميدتي: من هو وكيف أصبح لاعباً أساسياً في المعادلة السياسية في السودان؟)، تقرير منشور على موقع: (بي بي سي نيوز عربي)، بتاريخ: ٢٣ أبريل ٢٠٢٣م، الرابط: https://www.bbc.com/

(٩) جولي فلينت: (ما بعد ‹الجنجويد›: فهم ميليشيات دارفور)، ص ٣٣

(١٠) ربط بعض المراقبين نشأة الجنجويد بالحرب التشادية ـ التشادية في الثمانينيات حين واجه الرئيس التشادي إدريس دبي خصمه حسين حبري، فجند كل طرف بعض الميليشيات من أبناء القبائل العربية القاطنة بشرق تشاد، فبرزت مليشيا الجنجويد.

(١١) تمت مشاركة قوات الدعم السريع في اليمن ، ضمن الجيش السوداني، الذي انضم إلى التحالف العسكري العربي الذي قادته المملكة العربية السعودي لإعادة الشرعية في اليمن، مارس عام ٢٠١٥م، وكانت القوة الأكبر على الأرض بين القوات السودانية في اليمن. ولم يعلن السودان عن عدد قواته في اليمن، إلا عقب عزل البشير، في ١١ أبريل ٢٠١٩م، تحت ضغط احتجاجات شعبية بدأت أواخر ٢٠١٨م، تنديدًا بتردي الأوضاع الاقتصادية. وقال حميدتي، في أغسطس ٢٠١٩م، إن «علاقتنا مع السعودية والإمارات قوية للغاية، ولدينا ثلاثين ألف مقاتل يقاتلون بجانب التحالف العربي»؛ وهو ما يتناقض مع ما ذكره رئيس الوزراء السابق، عبد الله حمدوك ـ خلال زيارته واشنطن في ديسمبر ٢٠١٩م ـ من أن عدد القوات السودانية في اليمن لا يتجاوز خمسة آلاف مقاتل. ما يعني أن قواته في اليمن لم تكن تابعة لقوات الجيش السوداني، وإنما كانت شبه مستقلة، وتتبع أوامره وقيادته الشخصية. انظر: («الجنجويد» أو «الدعم السريع».. من دارفور إلى اليمن وليبيا)، تقرير منشور على موقع : (وكالة الأنباء التركية)، بتاريخ: ٢ أكتوبر ٢٠٢٠م، الرابط: https://www.aa.com.tr/

(١٢) أفادت تقارير إعلامية بإرسال قوات من «الدعم السريع» إلى ليبيا للقتال بجانب اللواء المتقاعد، خليفة حفتر، المدعوم من الإمارات ومصر، بحسب اتهامات ليبيين. وذكر فريق خبراء تابع للجنة العقوبات الدولية المفروضة على ليبيا أن السودان أرسل، في يوليو ٢٠٢٢م، ألف جندي إلى ليبيا، دعمًا لحفتر، وفق ما نقلته قناة «الجزيرة»، في ٩ نوفمبر٢٠٢٢م، عن نسخة من تقرير للجنة. غير أن رئيس مجلس السيادة الانتقالي بالسودان، عبد الفتاح البرهان قال في ٢٢ من الشهر نفسه: «لم نرسل أي فرد للقتال في ليبيا». لكن صحيفة «الغارديان» البريطانية نقلت عن قادة مجموعات مسلحة، في ديسمبر ٢٠٢٢م، إن أكثر من ثلاثة آلاف مرتزق سوداني، بينهم عناصر من «الدعم السريع»، يقاتلون في ليبيا. وصرح حميدتي لوسائل الإعلام

بالقول: إنه زاد من عديد قوات الدعم السريع المشاركة في اليمن، ونشر لواء في ليبيا للقتال إلى جانب قوات خليفة حفتر.

(١٠) في أعقاب إقالة البشير، حرص حميدتي على الظهور أسبوعيًا في الأخبار وهو يوزع الأموال على رجال الشرطة لإعادتهم للخدمة في الشوارع، وللعاملين في قطاع الكهرباء لإعادتهم إلى مواقع عملهم، والمعلمين للعودة إلى مدارسهم، أو يوزع السيارات على رؤساء العشائر. من جهة أخرى سيطرت قوات الدعم السريع على معسكرات قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي التي بدأت في الانسحاب من دارفور، قبل أن توقف الأمم المتحدة هذا الانسحاب. وقد أضفت عليه هذه الأعمال ثوبًا وطنيًا فضفاضًا، وارى به ما كان يمارسه بواسطة قواته من جرائم في دارفور لحساب البشير. ولكن تلك الصورة لقائد قوات الدعم السريع ما لبثت أن اهتزت عندما اتهمت قواته بالاشتراك فيما عرف إعلامياً بـ (مجزرة القيادة العامة)، حيث قامت قوات مسلحة ـ قيل إنها تابعة للمجلس العسكري ـ وقوات الدعم بفض اعتصام سلمي في ٣ يونيو عام ٢٠١٩م، ما أسفر عن مقتل أكثر من ١٢٠ شخصًا، وألقي العديد من القتلى حينها في نهر النيل؛ وهو الحدث الذي زعم حميدتي أن قواته قد تورطت فيه بمشاركة الجيش السوداني، واعتذر عنه للشعب أكثر من مرة. انظر: (مجزرة القيادة العامة) تقرير عن تفاصيل المجزرة والمشاركين فيها، منشور على موقع:(ويكي وند) على شبكة المعلومات، الرابط: https://www.wikiwand.com/

(١١) المجلس السيادة السوداني هو الجهة التي أسند إليها إدارة المرحلة الانتقالية ـ بحسب الوثيقة الدستورية التي حدَّدت أسس الانتقال للحُكم المدني بعد عزل الرئيس البشير من السلطة. وهو مُكوَّن من خمسة عسكريين وستة مدنيين؛ ووفقًا لما كان متفقًا عليه في الوثيقة الدستورية، تنقسم رئاسته إلى فترتين؛ تمتد الأولى ٢١ شهرا، وتبدأ من تاريخ توقيع اتفاقية جوبا، ويتولى الرئاسة خلالها عضو يختاره

الأعضاء العسكريون الخمسة في المجلس، وتمثل حينها في الفريق أول (عبد الفتاح البرهان). أما الفترة الثانية فتمتد ١٨ شهرا، وكان من المفترض أن تختار القوى المدنية الرئيس خلالها؛ وهو مالم يتم إلى الآن بسبب اختلاف القوى المدنية فيما بينها؛ وبسبب انقلاب العسكريين البرهان وحميدتي على الحكومة المدنية بقيادة عبد الله حمدوك، في ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١م؛ وما أعقب ذلك من مظاهرات شعبية عارمة، اضطرت العسكريين إلى قبول انتقال السلطة إلى حكومة مدنية، وتوقيع (اتفاق اطاري) لتنظيم هذا الأمر، وعند توقيعه تم الاختلاف عليه من قبل العسكرين لما تضمنه من مواد تتعلق بتنظيم الجيش، ودمج قواته مع قوات الدعم السريع، وتحديد مهامه الوطنية في الدفاع عن البلاد وحماية حدودها وأراضيها؛ وإخراجه من الحياة السياسية، ما اعتبره العسكريون اخراجًا للسودان وشعبه من الوصاية التي يمارسها عليهم الجيش من استقلال السودان عن مصر عام ١٩٥٦م .

(١٢) يستحوذ قائد قوات الدعم السريع على حصة كبيرة من اقتصاد السودان ساهمت في منح قواته استقلالًا ماليًا بعيدًا عن الحكومة والجيش معا، وذلك بسبب تحكُّمه في جبل عامر، المنطقة الأغنى بالذهب في البلاد، وهو ما يجعل «حميدتي» رسميا أكبر تاجر ذهب في السودان، وصاحب الكلمة العليا في هذه الصناعة، بما يمتلكه من مناجم وشركات تجارية تفرض نفسها على الحكومة السودانية. انظر: محمد العربي: (قرارات البرهان.. كيف قتل الجيش الثورة السودانية؟) تقرير منشور على موقع: (الجزيرة نت) بتاريخ: ٢٧ سبتمبر ٢٠٢١م، الرابط: https://www.aljazeera.net/

١٣) بدأ اسم عبد الرحيم دقلو، يتردد بكثرة منذ يومين على وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي ، بعد أن صدر قرار عن وزارة المالية الأمريكية يوم ٢٠٢٣/٩/٦م، بإدراج اسمه في قائمة العقوبات الأميركية « لكونه شخصا أجنبيا، كان قائدا أو مسؤولا أو مسؤولا تنفيذيا كبيرا أو عضوا في قيادة قوات الدعم السريع، التي شارك أعضاؤها في تصرفات أو سياسات تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في السودان». وقد أعلنت قوات الدعم رفضها للقرار ـ عبر موقعها على شبكة المعلومات ـ وذلك بما نصه: « هذا القرار وبكل المقاييس مؤسف وصادم ومجحف وهو بالطبع قرارٌ سياسيٌ محضٌ، تم إتخاذه دون تحقيق دقيق وشفاف حول الطرف المتسبب في اندلاع الحرب ابتداءً وما صاحبها من انتهاكات ارتكبت من أطراف مختلفة خلال فترة الحرب الجارية في الخرطوم ومدن أخرى من السودان». انظر: (الأولى من نوعها.. واشنطن تفرض عقوبات على شقيق «حميدتي»)، تقرير منشور على موقع: (الحرة)، على شبكة المعلومات ، بتاريخ ٦ سبتمبر ٢٠٢٣م، الرابط: https://www.alhurra.com/

(١٤) في الثامن من شهر مايو ٢٠٢٣م، أعلنت قوات الدعم السريع ، أن ١٣٠ فردًا مما وصفتهم بـ»قوات الإسلاميين» قد سلموا أنفسهم إليها، بعد إحكام سيطرتها على مقر القيادة العامة للقوات المسلحة المنهار تماما، وقالت الدعم السريع في بيان لها «بعد الحصار المحكم الذي فرضته قوات الدعم السريع على قيادات القوات المسلحة الانقلابيين وفلول النظام البائد وقطع جميع خطوط الإمداد آخرها سلاح الإشارة قام ١٣٠ فرد من قوات الانقلابيين الموجودين داخل القيادة العامة بقيادة رتبة لواء ورتب أخرى بتسليم أنفسهم إلى قوات الدعم السريع». وأضاف البيان «أقر جميع الذين سلموا أنفسهم بحدوث انهيار تام للقوات الموجودة بالقيادة العامة وأن جميعهم يبحثون عن مخرج آمن مشيرين الى ارتكاب الانقلابيين فظائع بتنفيذ تصفيات جسدية لكل من يحاول الهرب من جحيم الحصار وتكبيل أعداد كبيرة بالسلاسل». وآنذاك ترددت معلومات من داخل الخرطوم أن يكون البرهان موجودا داخل مقر القيادة العامة المحاصر. انظر: (انهيار تام للجيش السوداني بمقر القيادة العامة والبرهان يختبئ داخله)، تقرير منشور على موقع: (العرب)على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٨ مايو ٢٠٢٣م، الرابط: https://alarab.co.uk/

(١٥) تم ظهور البرهان بصورة مفاجئة صباح ٢٤ أغسطس ٢٠٢٣م، عبر بث مقطع مصور على وسائل التواصل وهو يتحدث إلى جنوده في قاعدة (وادي سيدنا) بأم درمان، ثم توجهه إلى مدينة عطبرة شمال السودان، ومنها في اليوم نفسه إلى مدينة بورتسودان في الشرق. ومنها إلى مدينة العلمين بجمهورية مصر العربية، لزيارة الرئيس عبد الفتاح السيسي، ثم العودة إلى بورتسودان.
وكان ظهور؛ بما صاحبه من تأمين لمساره من الخرطوم وحتى وصوله إلى مدينة العلمين، وخروجه منها عائدًا للسودان حدثًا لافتًا، حيث إنه ظل متغيبًا عن الظهور قرابة ٢٠ أسبوعًا؛ وإبان ظهور ادعى بعض المتحدثين باسم قوات الدعم أنه كان موقوفًا لديهم؛ وأن خروجه وسفره قد تم بموافقتهم، وترتيباتهم؛ وهو ما نفاه البرهان في تصريحاته بعد ظهوره، مشيرًا إلى أن خروجه من مكان توقيفه قد تم بواسطة رجال من القوات المسلحة، وأن اثنين منهما لقي حتفهما أثناء لإنجاز المهمة.

(١٣) تم نشر هذا القرار في بيان على الصفحة الخاصة بجهاز المخابرات العامة السوداني على فيسبوك:. وقال الجهاز في بيانه إن قائد الجيش قرر أيضا إنهاء انتداب ضباط الجيش في قوات الدعم السريع (المتمردة) - وفقاً للبيان ـ وجاء القرار بعد دقائق من إعلان رئاسة أركان القوات المسلحة السودانية أنه لا تفاوض ولا حوار قبل حل وتفتيت قوات الدعم السريع (المتمردة). انظر: (يوم ساخن في السودان)، تقرير منشور على موقع: (الجزيرة نت)، بتاريخ: ١٦ ابريل ٢٠٢٣م، الرابط: https://www.al-jazirah.com/
(١٤) انظر: (البرهان يحل «الدعم السريع» ويرفض الوساطات.. وحميدتي يتحدث عن «جرائم الجنرال»)، تقرير منشور على موقع (الحرة) بتاريخ: ١٧ أبريل ٢٠٢٣م، الرابط: https://www.alhurra.com/

(١٥) انظر: عبد الباقي العوض: (السودان.. البرهان يأمر بتجميد حسابات الدعم السريع)، تقرير منشور على موقع: (الحرة) على شبكة المعلومات ، بتاريخ: ١٤ مايو ٢٠٢٣م، الرابط: https://www.alhurra.com /

(١٦) صدر هذا القرار في ٢٠٢٣/٤/١٨م، في بيان عن القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية تضمن نصه: «أصدر السيد رئيس مجلس السيادة الانتقالي القائد العام للقوات المسلحة الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان قرارا بالعفو عن كل من يضع السلاح من ضباط وجنود مليشيا الدعم السريع، وسيتضمن ذلك استيعابهم في القوات المسلحة اعتبارا من تاريخ التبليغ». انظر: (عبد الفتاح البرهان يصدر قرارا بالعفو عن كل من يضع السلاح من ضباط وجنود قوات الدعم السريع)، تقرير منشور على موقع: (روسيا اليوم) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ١٨ أبريل ٢٠٢٣م، الرابط: https://arabic.rt.com /

(١٧) من ألقائلين بهذا الرأي المحلل السياسي السوداني، وليد علي، حيث يقول: إن «البرهان تأخر منذ بداية الحرب في اتخاذ عدد من القرارات بما فيها قرار حل قوات الدعم السريع والذي جاء متأخرا جدا، لكن على ما يبدو أن البرهان كان يحاول تهيئة الأجواء
الإقليمية والدولية لتقبل القرار، فخلال الفترة الأولى أو بدايات الحرب كان من الواضح أن الدعم السريع يحوز على بعض التأييد والشرعية من بعض دول الإقليم وكان البعض يتعامل معه على أنه ند للجيش السوداني وله نفس شرعية الجيش، ولا يخفى علينا الدور الأفريقي السلبي للتعامل مع الأزمة». وأضاف: «يبدو أن الأحداث السياسية تسارعت بعد زيارة البرهان لمصر، والذي انعكس على السياسة الخارجية للسودان، نظرا لما تتمتع به القاهرة من ثقل إقليمي ودولي ساعد في شرح الأوضاع للعالم، وأعتقد أن أي قرار يصدر من البرهان في الوقت الراهن له ارتباط بتلك الزيارة». انظر: (هل هناك

علاقة بين قرار حل قوات الدعم السريع والعقوبات الأمريكية وجولات البرهان خارج السودان؟)، موقع: (سبوتنيك عربي) على شبكة المعلومات، الرابط: https://sputnikarabic.ae/

١٧) نص البند الثالث في البيان على: «... فإن النظام الفيدرالي غير التماثلي (أو غير المتجانس)، الذي تتفاوت فيه طبيعة ونوع السلطات التي تتمتع بها الوحدات المكونة للاتحاد الفدرالي، هو الأنسب لحكم السودان». ووفقًا لهذا البند من البيان، يكون قائد قوات الدعم السريع قد ضمن لنفسه حكم إقليم دارفور، المركز الرئيس لقواته: التي قاربت المئة ألف مقاتل؛ كما ضمن لنفسه السيطرة على مناجم الذهب، لمواصلة استخراجه وتصديره واستغلال عائداته في تسليح قواته وتمويلها لضمان ولائها وانصياعها لتنفيذ أوامره، ولو كانت ضد وحدة البلاد واستقرارها. كما ضمن لقواته الانضمام للجيش في الوقت ذاته.

(١٨) فرضت وزارة الخزانة الأميركية عقوبات على كل من: نائب قائد قوات «الدعم السريع» في السودان، عبد الرحيم حمدان دقلو، شقيق حميدتي؛ وقائد القوات في ولاية غرب دارفور عبد الرحمن جمعة، في خطوة تعد الأولى من نوعها منذ اندلاع الحرب في السودان، والتي توشك أن تنهي شهرها الخامس.

١٩) أشار المحلل السياسي السوداني (عثمان ميرغني) في اتصال له مع موقع (سبوتنيك عربي) إلى هذا الأمر بقوله: "قوات الدعم السريع لديها إمبراطورية اقتصادية هائلة تتكون من عقارات وأصول من الذهب وغيرها، علاوة على الشركات داخل وخارج السودان، هذه الأصول بعضها مكتوب باسم قوات الدعم السريع، وخاصة الموجودة في السودان كلها تقريبا مكتوبة باسم قوات الدعم السريع، والقرار الأمريكي الموجّه ضد، عبد الرحيم دقلو، يشمل هذه الأصول باعتبار أنها تتبع للدعم السريع، لكن إذا انتفت الصلة بين هذه الأصول والدعم السريع يصبح القرار الأمريكي لا يشمل هذه الأصول، خاصة الموجودة في داخل السودان". وأضاف: أن "قرار البرهان قد يكون محاولة فقط لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الامبراطورية المالية التي تتبع للدعم السريع لتعود للدولة، لأن مجرد إلغاء الصفة الاعتبارية للدعم السريع تصبح هذه الممتلكات خاضعة للحكومة السودانية وليس الدعم السريع، باعتبار أن الدعم السريع كان واحدا من واجهات الحكومة". انظر: هل هناك علاقة بين قرار حل قوات الدعم السريع والعقوبات الأمريكية وجولات البرهان خارج السودان؟)، موقع: (سبوتنيك عربي) على شبكة المعلومات، الرابط: https://sputnikarabic.ae/

(٢٠) انظر: (عقوبات أميركية ضد «الدعم السريع» وقرار بحلها.. هل تنهي الحرب في السودان؟) تقرير منشور على موقع (الجزيرة نت) على شبكة المعلومات بتاريخ: ٢٠٢٣/٩/٧م؛ الرابط: https://www.aljazeera.net/

(٢١) انظر:(هل هناك علاقة بين قرار حل قوات الدعم السريع والعقوبات الأمريكية وجولات البرهان خارج السودان؟)، مرجع سابق. ويرى آخرون أن مجلس السيادة الحالي، لا دستورية له، لأنه انقلب على الوثيقة الدستورية في ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١م، وعلى الحكومة المدنية التي تم تشكيلها بناء على تلك الوثيقة، لذا فإن كل ما يصدر عن المجلس بعد ذلك لا يستند إلى قانون. انظر: المرجع السابق نفسه.

(٢٢) هناك عدة جهات خارجية تربطها مصالح اقتصادية وعسكرية وسياسية مع قائد قوات الدعم (حميدتي)، ومنها: (قوات فاجنر) الروسية: فقد نشرت شبكة «سي إن إن» CNN تحقيقا مفصلًا تتهم من خلاله مجموعة «فاغنر» الروسية بدعم قوات الدعم السريع في المعارك المستمرة في السودان. ونقلت «سي إن إن» عن مسؤولين استخباراتيين وشهود عيان، قولهم إن «فاغنر» تقوم بتسليح قوات الدعم بالأسلحة عبر طرق الإمداد في منطقة دارفور. وحسب تحقيق الشبكة الأميركية الذي دام عدة أشهر، فإن إمدادات فاغنر إلى قوات الدعم بدأت قبل اندلاع الأزمة السودانية. انظر: (تقرير أميركي: مجموعة فاغنر الروسية تدعم قوات الدعم السريع)، منشور على موقع: (قناة العربية)على شبكة المعلومات، بتاريخ: ١٧ يونيو ٢٠٢٣م ، الرابط: https://www.alarabiya.net

(أثيوبيا): حيث تشير المصادر إلى التقارب الإثيوبي مطرد مع قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو؛ حيث زار (حميدتي) أديس أبابا للمرة الأولى في يونيو ٢٠٢٠، ثم في يناير ٢٠٢٢، وهي الزيارات التي جاءت متنافرة مع المواقف الرسمية للحكومات السودانية ودون الحد الأدنى من التنسيق مع أي من شركاء الحكم العسكريين والمدنيين في السودان. وعلى العكس من هذا التقارب، هنالك تنافر في علاقات أثيوبيا بالمجلس السيادي وقائده؛ وقد انعكس ذلك في مظاهر ، منها: معارضة المواقف السودانية المتزنة من سد النهضة، خاصة في فترة حكومة عبد الله حمدوك الثانية، للضغط على السودان إعلاميا ودبلوماسيًا؛ وتوجيه الاتهامات المتكررة للسودان بدعم جبهة تحرير تيجراي في الشهور الأولى التالية على تفجر الصراع في الإقليم الواقع شمال إثيوبيا في نوفمبر ٢٠٢٠م.

وعلى الرغم من امتلاك الحكومة الإثيوبية مصلحة واضحة في انتصار قوات الدعم السريع أو على الأقل بقائها لاعبًا رئيسيًا في المشهد السوداني عسكريًا وسياسيًا، لم تتمكن إثيوبيا من تقديم أي دعم ملموس لقوات الدعم السريع خلال المرحلة السابق من الحرب، الأمر الذي يمكن إرجاعه لعدد من الأسباب أبرزها:
- التفوق الميداني الواضح من اليوم الأول للقوات المسلحة السودانية، خاصة في أقاليم شرق السودان ذات الحدود المشتركة مع إثيوبيا والتي كانت الأسبق في إعلان إحكام القوات المسلحة على مقار الدعم السريع الذي لا يزال يتم التعامل معه باعتباره كيان «غريب» عن ولايات الشرق.

- وقوع الاشتباكات الأخيرة على مقربة من الهدنة القائمة في العلاقات بين آبي أحمد وعبد الفتاح البرهان منذ زيارة الأول للخرطوم نهاية يناير ٢٠٢٣ والتي اتفق خلالها على احتواء القضايا الخلافية بين الجانبين.
- الرغبة الإثيوبية في تجنب إثارة المزيد من التوجهات الشعبية العدائية لدى قطاعات سودانية عديدة ما قد ينعكس سلبًا على مستقبل العلاقات في مرحلة ما بعد انتهاء المواجهة العسكرية على نحو ما تجسد في النفي السريع للحكومة الإثيوبية للأنباء التي أشارت لتمدد عسكري إثيوبي جديد في الفشقة الصغرى استغلالًا للوضع المضطرب في السودان.
- الخشية الإثيوبية من إثارة رد فعل أمريكي سلبي، خاصة بعد زيارة وزير الخارجية الأمريكي (أنتوني بلينكن) لأديس أبابا في منتصف مارس ٢٠٢٣م، وهي الزيارة التي شهدت تشديد الضغوط الأمريكية على حكومة آبي أحمد بإحراز تقدم في مسار السلام الهش مع جبهة تحرير تيجراي. من كل ما سبق، يبدو أن الموقف الإثيوبي على وجه الخصوص من الأزمة السودانية قد غلب عليه التحفظ والتحرك وفق خطوات محدودة محسوبة، وهو ما لا يمكن قراءته باعتباره مؤشرًا على تراجع الاهتمام الإثيوبي بالسودان، بقدر ما يشير لإرجاء عودة النشاط الإثيوبي على الساحة السودانية لمرحلة تالية. انظر: د. معتز سلامة: (السودان.. نقطة ساخنة جديدة في قوس الأزمات الممتدة)، دراسة منشورة ضمن ملف : (أوراق سياسات ـ أبريل ٢٠٢٣م) على موقع : (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية) على شبكة المعلومات، الرابط: https://acpss.ahram.org.eg/

(٢٣) كشفت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية في تقرير لها نشر في ١٠/ ٨/ ٢٠٢٣م، أن دولة الإمارات العربية المتحدة تقدم دعمًا عسكريًا لقوات الدعم السريع، التي تقاتل الجيش السوداني، وسط قلق أميركي من هذا الدعم. وقالت الصحيفة إن طائرة شحن إماراتية هبطت في مطار أوغندي بداية يونيو/حزيران الماضي تأكد أنها كانت تحمل أسلحة وذخيرة، في الوقت الذي كانت تُظهر فيه وثائق رسمية أن الطائرة تحمل مساعدات إنسانية إماراتية إلى اللاجئين السودانيين. ونقلت الصحيفة الأميركية عن مسؤولين أوغنديين قولهم، إن الطائرة الإماراتية سُمح لها بعد ذلك بمواصلة رحلتها إلى مطار أم جرس شرق تشاد، وأكّدوا أنهم تلقّوا بعد ذلك أوامر من رؤسائهم بالتوقّف عن تفتيش الرحلات القادمة من الإمارات العربية المتحدة، وجرى تحذيرهم من التقاط أي صورة لتلك الطائرات. وحسب الصحيفة، فإن دولة الإمارات تراهن على دعم قوات حميدتي لحماية مصالحها في السودان والاستفادة من موقعه الاستراتيجي على البحر الأحمر ونهر النيل، والوصول إلى احتياطات الذهب السودانية الهائلة. علمًا أن من أهم مصالح الإمارات بالسودان مساحات شاسعة من الأراضي الفلاحية، وحصة في ميناء مخطّط له على البحر الأحمر بكلفة ٦ مليارات دولار. انظر: (وول ستريت جورنال: الإمارات أرسلت أسلحة إلى الدعم السريع بدلا من المساعدات إلى السودانيين)، تقرير منشور على: (موقع الجزيرة) على شبكة المعلومات، بيارخ : ١٠ أغسطس ٢٠٢٣م، الرابط: https://www.aljazeera.net/politics.

ونفتْ دولة الإمارات العربية المتحدة انحيازها لأي من طرفي الحرب في السودان، أو أنها زوّدت أحد طرفي الحرب هناك بالسلاح والذخيرة. وجاء النفي الإماراتي بعد تقارير صحفية تحدّثت عن تقديم أبو ظبي دعما عسكريا كبيرا لقوات الدعم السريع، التي تقاتل الجيش السوداني منذ أبريل/نيسان الماضي، الأمر الذي أزعج الولايات المتحدة، التي تتوسّط بين الطرفين لإنهاء القتال بينهما.
وقالت (عفراء الهاملي) مديرة إدارة الاتصال الإستراتيجي بالخارجية الإماراتية، في بيان إن الإمارات «لا تنحاز إلى أي طرف في الصراع الحالي الذي يجتاح السودان، وتسعى إلى إنهاء الصراع، وندعو لاحترام سيادة السودان». وأشارت إلى أن بلادها دعتْ «منذ بداية الصراع إلى وقف التصعيد، ووقف إطلاق النار، وبدء الحوار الدبلوماسي». وتطرّقت المسؤولة الإماراتية إلى المساعدات الإنسانية التي قدّمتها بلادها لإغاثة اللاجئين السودانيين، ومنها أقامة مستشفى ميداني في تشاد لمساعدة الفارّين من الحرب. انظر: (ردًا على تقرير أميركي.. الإمارات تنفي مساندة قوات الدعم السريع في السودان)، تقرير منشور على: (موقع الجزيرة) على شبكة المعلومات، بيارخ : ١٣ أغسطس ٢٠٢٣م، الرابط: https://www.aljazeera.net/politics.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

جميع الحقوق محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٢ - ٢٠٢٣ ©

www.grc.net